MAHMOOD.INSIGHT

عدد خاص · الذكاء والبنية التحتية والاعتماد

من الرقمنة أولا إلى إدراك الاعتماد

أعلن البنك المركزي مرحلة «الذكاء أولا». والذكاء يعمل على مزوّدين — ولا أداة منشورة تسأل عن المزوّدين الذين يتشاركهم القطاع.

عدد خاص
يوليو ٢٠٢٦

التغطية
سلطنة عمان

الجمهور
البنك المركزي · مجالس الإدارة · المخاطر

محمود الهطالي · مستشار استراتيجي مستقل · القطاع المصرفي والمدفوعات

mahmoodssh@gmail.com · +968 9507 2766

في هذه الورقة

المحتويات

٠١ ما بنته الرقمنة أولا، وما يعمل عليه ٠٥
٠٢ القاعدة والتعرّض، الربع نفسه ٠٦
٠٣ لماذا تقف الأدوات عند المؤسسة ٠٧
٠٤ من يرى صورة الاعتماد ٠٨
٠٥ مارس ٢٠٢٦ — إخفاق اعتماد مُبرهَن ١٠
٠٦ لماذا يرفع «الذكاء أولا» المخاطر ١٢
٠٧ الطبقة المرجعية الدولية والإقليمية ١٣
٠٨ نحو إدراك الاعتماد — أربع خطوات ١٥
أ سجل الأدلة ١٦
ب سجل التحقق ١٨
ج منهج البحث ١٩

الملخص التنفيذي

الحجة، في صفحة واحدة.

لا تستطيع الرقابة على مستوى المؤسسة، بمفردها، أن ترى بالكامل تعرّضا ينشأ عن الارتباط عبر المؤسسات. وهذه الورقة عن حدود الرؤية المؤسسية، لا عن وجود إخفاق مؤسسي.

١ **سمّى البنك المركزي المرحلة القادمة.** في مايو ٢٠٢٦ أعلنت قيادته انتقال القطاع من التبني الرقمي إلى «الذكاء أولا»: مرحلة يحددها الذكاء الاصطناعي والخدمات المصرفية المفتوحة والأمن السيبراني. المعاملات الرقمية بلغت ٨٩٪ من الأحجام، والمدفوعات الفورية ١٫١ مليون يوميا.[١]

٢ **الرقمنة أولا قِيست. والاعتماد لا يُقاس.** تنشر عمان أحجام المعاملات وقيمها في سلاسل تمتد تسع سنوات. ولا تنشر شيئا عن المزوّدين الذين تمرّ عبرهم تلك المعاملات، ولا عن عدد المؤسسات التي تتشاركهم.

٣ **الذكاء يعمل عبر المزوّدين بقدر ما يعمل داخل البنوك.** تسجيل الاحتيال ومراقبة غسل الأموال واستدلال النماذج تُشترى في الغالب ولا تُبنى، ويُرجَّح أن يعتمد جزء كبير من هذه الطبقة على مزوّدين أو بنى أو مكوّنات نماذج خارجية، حتى حين يحتفظ البنك بالقرار.

٤ **لا يفصح أي بنك عماني علنا عن مزوّد لكشف الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال أو النماذج.** فبحث في إفصاحات البنوك وتقاريرها السنوية وإعلانات الموردين والصحافة المتخصصة لا يعيد أي نشر مسمّى. ويُذكر هذا بوصفه نتيجة بحثية لا اتهاما: المعلومة ليست علنية.

٥ **سمّت عمان هذا الخطر عام ٢٠١١، وأسندته إلى مُخاطَب عاجز عن أدائه.** يُلزم التعميم ١٠٨٠ البنوك بمنع الاعتماد المفرط على قلة من المزوّدين «من قِبل بنوك كثيرة». اختبار على مستوى القطاع، أُسنِد إلى مؤسسات لا ترى القطاع.

٦ **النمط بنيوي لا سهو.** الجهة الرقابية ترخّص مؤسسات، فترث كل أداة صيغة «على المؤسسة المرخّصة». وحين يقع التعرّض بين المرخّص لهم لا داخل أحدهم، تلجأ القاعدة إلى أقرب مُخاطَب متاح.

٧ **إدراك الاعتماد تجميع لا إنشاء.** فمسح المخاطر النظامية، وإيداعات الموافقة المسبقة على السحابة، ومنهجية البنوك ذات الأهمية النظامية، وسابقة التعاميم القطاعية — كلها قائمة. ولا شيء منها موجَّه اليوم إلى الطبقة المشتركة.

من المكتب

أمضيتُ ثمانية عشر عاما أبني على بنية لا أراها.

منتجات مصرفية للأفراد في عمان: بطاقات، وقبول تجاري، وودائع، وإقراض، وحوالات. كل منتج منها كان يعمل على بنية تحتية لا يملكها البنك، ولا يستطيع فحصها، ولا كان بوسعه استبدالها. كان ذلك طبيعيا، ولا يزال. وهذه الورقة عمّا يعنيه الأمر اليوم، والقطاع يضيف الذكاء فوقها.

في مايو ٢٠٢٦ أبلغ البنك المركزي السوق أن عمان تنتقل من «الرقمنة أولا» إلى «الذكاء أولا». توصيف صائب، وأرقامه حقيقية. وسؤال هذه الورقة أضيق: ما الذي يجب أن يتحقق تحت تلك المرحلة لتكون بمرونة سابقتها.

الاعتراض، مذكورا أولا

أول ما يخطر لقارئ رقابي أن عمان تنظّم هذا الأمر أصلا. وهو محقّ. فثمة تعميم للإسناد الخارجي، وسياسة للحوسبة السحابية، وإطار للأمن السيبراني والمرونة بمجال مخصص لسلسلة التوريد من الأطراف الثالثة — حزمة أقوى مما كان لدى عدد من الجيران في التاريخ نفسه.

وأي مسؤول عن خط منتجات في بنك عماني يستطيع الإجابة عن كل سؤال تطرحه تلك الأدوات. من المورّدون؟ ماذا يقول العقد؟ ماذا يحدث إن أخفقوا؟ أسئلة قابلة للإجابة، وتُجاب فعلا.

أما ما لا يستطيع أحد الإجابة عنه — لأن المعلومة غير موجودة في أي مكان يبلغه — فهو: هل يعتمد البنك المجاور على المزوّد نفسه؟ الأدوات تسأل كل مؤسسة عن مورّديها هي. ولا أداة تسأل عمّا يتشاركه القطاع.

> **الخيط الناظم**
>
> قِيست «الرقمنة أولا» بالمعاملات. وستُقاس «الذكاء أولا» بالاعتمادات. وعمان اليوم تحصي الأولى دون الثانية.

تتبّع العددان ٠١ و٠٢ سوقا عبَرت إلى الرقمنة أسرع مما بُنيت له مؤسساتها، ثم راكمت الذكاء الاصطناعي فوق البنية نفسها. وسمّت ورقة السياسات ٠٢ تركّز النماذج الأساسية خطرا لا يراه بنك بمفرده. وتجمع هذه الورقة بينهما: المدفوعات حيث يمكن إثبات حجة الاعتماد من بيانات عمانية منشورة، والذكاء حيث تزداد أهميتها وتقلّ الرؤية.

ملاحظتان في الموقف. كُتبت هذه الورقة انطلاقا من قناعة بأن البنك المركزي بنى أكثر مما يُنسب إليه، والحجة ليست أن شيئا فات — بل أن الخطوة التالية في مسار قائم أصلا تغيّر وحدة التحليل. ولأن البنك المركزي هو من يشغّل «عمان نت» ونظام التسوية الإجمالية الآنية وغرفة المقاصة الآلية ونظام مقاصة المدفوعات عبر الهاتف، فلا ينبغي أن يُقرأ شيء هنا على أنه إيحاء بأن المركزي نقطة إخفاق. الحجة تتعلق بالرؤية على مستوى القطاع، لا بموثوقية أي مشغّل.

٠١ · ما بنته الرقمنة أولا

مرّ عبرها ٢٧٤ مليار ريال العام الماضي. ولا أحد يملك خريطتها.

نجحت مرحلة «الرقمنة أولا». الأحجام منشورة، والنمو موثّق، والبنية صمدت. أما ما يعمل عليه ذلك كله فلم يُنشر قط. وهو السؤال الذي ترثه مرحلة «الذكاء أولا».

المقاصّ في ٢٠٢٤

٢٧٤ مليار ر.ع

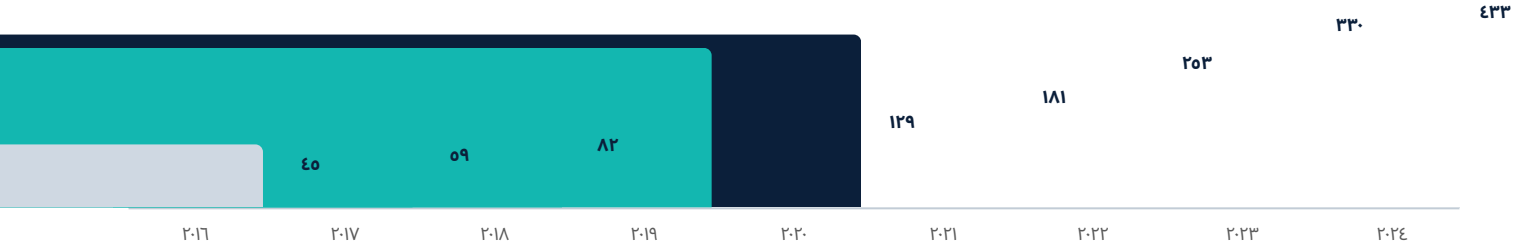
إجمالي القيمة عبر أنظمة التجزئة ونظام التسوية الإجمالية الآنية معا — نحو ٧٥٠ مليون ريال يوميا.[١]

«عمان نت» ٢٠١٦←٢٠٢٤

٩,٦×

نما حجم المعاملات من ٤٥ إلى ٤٣٣ مليونا سنويا — نحو ١,٢ مليون معاملة بطاقة يوميا عبر مفتاح واحد.[١]

حجم معاملات «عمان نت» السنوي، بالملايين



المصدر: تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، مؤشرات أنظمة المدفوعات. الحجم المحمول عبر الطبقة المشتركة يتعمّق كل عام.

متباينة	**النظام المصرفي الأساسي**	فيناكل وفيناسترا وتيمينوس وآي-مال — تعدّد حقيقي[٢]
مشتركة	**المفتاح الوطني · المقاصة · التسوية**	«عمان نت» على منصة واحدة؛ والمقاصة الإلكترونية وغرفة المقاصة والمدفوعات عبر الهاتف تسوّي جميعها في نظام يشغّله البنك المركزي[٣]
مشتركة	**معيار الخدمات المصرفية المفتوحة**	مواصفة واحدة إلزامية على جميع المشاركين[٤]
غير مقيسة	**طبقة السحابة والذكاء الاصطناعي والموردين**	مدى التشارك بين البنوك العمانية غير قابل للمعرفة علنا[٥]

المرونة لا تتراكم صعودا. أربعة موردين لا ينتجون احتياطية إذا وصل كل نظام منها إلى العميل عبر المفتاح نفسه، وسوّى عبر البنية نفسها.

والعلاج المعتاد غير متاح هنا. البنك الذي يقلّص اعتماده على المفتاح الوطني لا يصبح أكثر مرونة؛ يصبح غير قابل للوصول من كل حامل بطاقة في البلد.

فجوة مقصودة في هذا الرسم

الطبقات الثلاث العليا موثّقة في مصادر أولية. أما الرابعة فلا، ولا يمكن لبحث من خارج القطاع أن يسدّها. وليست تلك محدودية في الورقة — بل هي النتيجة، ويعود القسم ٠٣ إلى من **يستطيع** رؤيتها.

١. تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، الملحق ٢، مؤشرات أنظمة المدفوعات؛ قيمة التسوية الإجمالية الآنية ٢٤٠٫٥ مليار ر.ع وإجمالي التجزئة ٣٣٫٨ مليار ر.ع لعام ٢٠٢٤. والأرقام اليومية حساب المؤلف. المستوى P.

٢. فيناكل (بنك مسقط، صحار الدولي، بنك ظفار)، فيناسترا (البنك الوطني العماني، بنك عمان العربي)، آي-مال (بنك نزوى). موردو البنك الأهلي والعز الإسلامي غير موثّقين علنا. المستوى S.

٣. يشغّل البنك المركزي أربعة أنظمة مقاصة تسوّي في نظام تسوية إجمالية آنية، أُعيد إطلاقه على مدار الساعة في ١٨ يونيو ٢٠٢٣. المستوى P/S.

٤. الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة، ١٢,٤ و١٤,٣,٣. البنية لامركزية — ولا يُحدَّد مشغّل منصة أو دليل مركزي. المستوى P.

٥. لا مصدر عام يفصح عن الاعتمادات السحابية أو محرّكات الاحتيال أو النماذج الأساسية على مستوى البنوك العمانية. المستوى: المؤلف.

٠٢ · الأدوات

القاعدة والتعرّض جاءا في الربع نفسه.

القول بأن عمان تفتقر إلى تنظيم للأطراف الثالثة قول خاطئ. فالأدوات قائمة وكفؤة، وإحداها تسمّي هذا الخطر بعينه. وما تشترك فيه ليس فجوة تغطية، بل مُخاطَبا واحدا.

يناير ٢٠١١
إطلاق «عمان نت» — دمج «الشامل» و«الوطني» في مفتاح وطني واحد

أبريل ٢٠١١
التعميم ١٠٨٠ يحذّر من الاعتماد على قلة من المزوّدين «من قِبل بنوك كثيرة»

سبتمبر ٢٠٢٣
صدور إطار الأمن السيبراني والمرونة بمجال للأطراف الثالثة

فبراير ٢٠٢٥
المستجيبون يصنّفون إخفاق البنية المشتركة الأقل شدة

مارس ٢٠٢٦
إخفاق منشآت مزوّد واحد؛ وفقدان بنوك في دولتين لخدماتها

اقرأ العلامتين الأوليين معا. في يناير ٢٠١١ أكمل البنك المركزي دمج شبكات البطاقات في مفتاح وطني واحد. وفي أبريل ٢٠١١ — الربع نفسه — أصدر تعميما يحذّر من التركّز.

ليست هذه قاعدة قديمة أخفقت في استشراف بنية حديثة. كتبها من كان يرى ما يبنيه.

التعميم ١٠٨٠، أبريل ٢٠١١ — نص البنك المركزي نفسه

«...ألا يكون هناك اعتماد مفرط على واحد أو قلة من مزوّدي الخدمة من قِبل بنوك كثيرة بما يولّد مخاطر التركّز والمخاطر النظامية وغيرها.»[٦]

ساري — ومؤكَّد من جديد

حلّ المرسوم السلطاني ٢/٢٠٢٥ محل قانون البنوك في ١ يناير ٢٠٢٥. وينص حكمه الانتقالي على أن اللوائح والقرارات والتعليمات والتعاميم القائمة تظل نافذة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع القانون الجديد. والتعميم ١٠٨٠ لا يتعارض معه، ولم يرد في أي تعميم لاحق بوصفه ملغى. فالتوجيه أدناه ليس أثرا تاريخيا. ولا يزال تعميما رقابيا نافذا.[٧]

الاختبار صريح على مستوى القطاع: الاعتماد على قلة من المزوّدين **من قِبل بنوك كثيرة**. ويدرج التعميم التركّز والخطر النظامي ضمن المخاطر الرئيسة في كل ترتيب إسناد. توجيه صحيح، وقائم، وعمره خمسة عشر عاما.

ولا يستطيع بنك منفرد الوفاء به. لا بنك عماني يرى مزوّدي منافسيه، ولا يعرف إن كان النظام يتقارب نحو القلة نفسها. يقيس اعتماده هو؛ ولا يقيس الاعتماد «من قِبل بنوك كثيرة».

كان الالتزام سليما. والمُخاطَب عاجزا.

٦. التعميم ١٠٨٠، «الإسناد الخارجي»، أبريل ٢٠١١، الفقرة ٣(ثانيا)(ط)؛ ويرد التركّز والخطر النظامي في الفقرة ٤. المستوى P. وإطلاق «عمان نت» في يناير ٢٠١١ بحسب إعلان المورّد (المستوى S)؛ والتاريخان في الربع نفسه.

٧. المرسوم السلطاني ٢/٢٠٢٥ (قانون البنوك)، الحكم الانتقالي؛ وتعميم البنك المركزي ١٢١١ بإصداره، يناير ٢٠٢٥. المستوى P/S. جرى التحقق من فهرس تعاميم البنك المركزي في يوليو ٢٠٢٦.

٠٣ · لماذا تقف الأدوات عند المؤسسة

أربع أدوات. مُخاطَب واحد. والنمط ليس مصادفة.

الأداة	ما تشترطه	المُخاطَب
التعميم ١٠٨٠ أبريل ٢٠١١	سياسة يملكها المجلس، وعناية واجبة، وحقوق تعاقدية، ونفاذ رقابي، وتخطيط للطوارئ	كل بنك مرخّص
سياسة الحوسبة السحابية	هياكل حاكمة، وتقييم مخاطر، وتصنيف بيانات ومكان إقامتها	كل مؤسسة
إطار الأمن السيبراني ٣,٤ سبتمبر ٢٠٢٣	تقييم مخاطر، وعناية واجبة، وهيكلة عقود، وإشراف؛ وموافقة مسبقة على السحابة الجوهرية	كل مؤسسة
إطار البنوك ذات الأهمية النظامية	هامش رأسمالي حتى ٢,٥٪؛ وقابلية الإحلال معيار تصنيف صريح	البنوك منفردة

لماذا تنتهي كل أداة إلى الموضع نفسه

أربع أدوات، صيغت على مدى اثني عشر عاما بأيدٍ مختلفة ولأغراض مختلفة، تصل جميعها إلى المُخاطَب نفسه. وليست تلك أربعة خيارات مستقلة، بل خاصية بنيوية في طريقة كتابة التنظيم الاحترازي.

الجهة الرقابية المصرفية ترخّص مؤسسات. صلاحيات إنفاذها معلّقة بالتراخيص، وخطوط تبليغها تصل إلى كيانات مرخّصة، وجزاءاتها تقع على ميزانيات مرخّصة.

ومن ثمّ تبدأ كل جملة التزام بـ«على المؤسسة المرخّصة»، مهما كان واضع النص مدركا للبعد القطاعي. وحدة التحليل ليست خيارا؛ إنها إرث نطاق الترخيص.

> **إشكالية نطاق الترخيص**
>
> ترتبط أقوى صلاحيات الجهة الرقابية المباشرة عادة بالكيانات داخل نطاقها التنظيمي. وحين يقع التعرّض لدى أطراف خارجه — أو في الارتباط **بين** المرخّص لهم لا داخل أي منهم — تلجأ الأداة إلى أقرب مُخاطَب متاح. وهذا يفسّر تكرار الفجوة في ولايات قضائية ذات كتب قواعد مختلفة تماما. وقد يقتضي سدّها توسيع النطاق لأشد المزوّدين حرجا، لكن فجوة الرؤية يمكن بدء بمعالجتها قبل ذلك، عبر التجميع والاختبار على مستوى القطاع.

وهذا ما فعلته الإمارات في ٢٠٢٥ بتوسيع نطاق ترخيصها ليشمل مزوّدي التقنية الممكّنين للأنشطة المالية المرخّصة. وهو ما فعلته لجنة بازل في ديسمبر ٢٠٢٥ بتوجيه ثلاثة من مبادئها الاثني عشر إلى الجهات الرقابية لا إلى البنوك. وكلاهما إقرار بالأمر نفسه: قيمة الالتزام من قدرة من يُسند إليه.

النمط في أقوى الأدوات

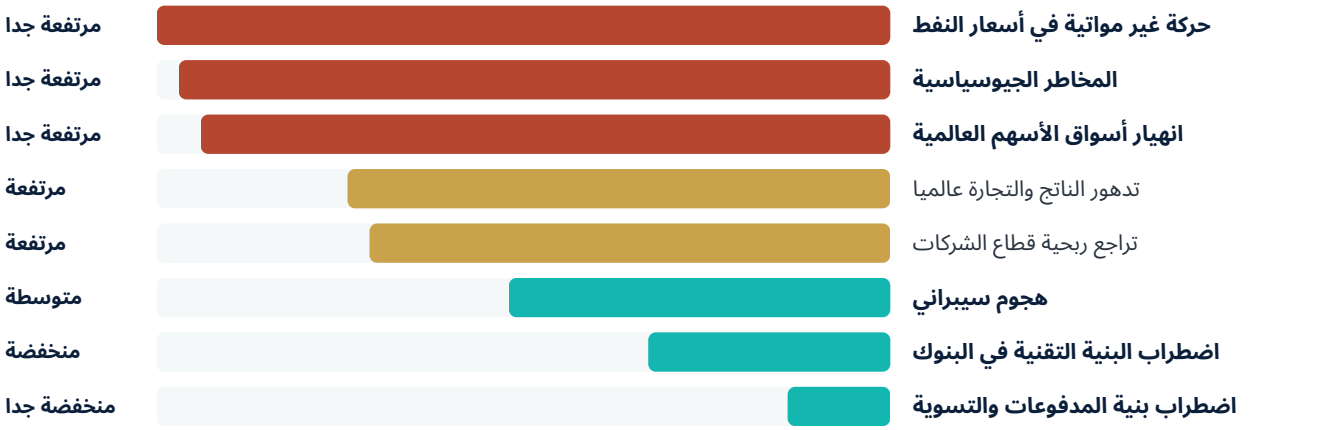
إطار الأمن السيبراني والمرونة إطار قوي فعلا، وقد سبق أدوات مناظرة في دول مجاورة. ويحدد مجاله للأطراف الثالثة أربعة عناصر: تقييم المخاطر، والعناية الواجبة، وهيكلة العقود، والإشراف.[٨] وكل التزام فيه يسري على المؤسسة المرخّصة ومورّديها. ولا حكم تجميعي أو متعلق بالتركّز في المجال كله. والمجال يحكم خطر سلسلة التوريد **السيبراني** — بينما كان محفّز أهم اضطراب إقليمي حديث ماديا.

٨. إطار الأمن السيبراني والمرونة، سبتمبر ٢٠٢٣، البند ٣,٤ وفروعه. المستوى P. وحجة نطاق الترخيص تحليل المؤلف. المستوى: المؤلف.

٠٤ · التفاوت في الرؤية

غير مرئية للسوق.
مرئية لجهة
واحدة بعينها.

وضع المستجيبون إخفاق البنية المشتركة ضمن أقل ستة مخاطر شدةً من أصل عشرين. ولم يكن ذلك حكما غير معقول — بل حكما صدر من دون البيانات الوحيدة التي كانت لتُنيره، وهي لدى الجهة الرقابية.



الشدة المتوقعة وفق مصفوفة إدراك المخاطر النظامية، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥. الأحداث التقنية باللون الفيروزي؛ حُذفت الصفوف الوسيطة. وأطوال الأشرطة تدل على نطاق الشدة النسبي لا على درجات المسح.[٩]

لماذا كانت تلك الإجابة عقلانية

من السهل، ومن الخطأ، قراءة هذا تهاونا من السوق. ماذا يلزم المستجيب ليجيب جيدا؟ عدد المؤسسات المعتمدة على المزوّد نفسه، ومدى تقارب القطاع، وما الذي يُخفق معا. لا شيء من ذلك منشور.

من قيّم هذا الخطر في فبراير ٢٠٢٥ كان يقدّر أمرا لا تُنيره بيانات متاحة.

التفاوت في الرؤية

وهنا السمة التي تجعل عمان حالة أوضح من معظم الأسواق. بموجب البند ٣,٤,٢، يستلزم كل ترتيب سحابي جوهري موافقة مسبقة من البنك المركزي — بنطاق الخدمات وتصنيف البيانات. تصل الإيداعات مؤسسةً مؤسسة. وتصل إلى عنوان واحد.

من	يستطيع أن يرى	لا يستطيع أن يرى
البنك المنفرد	مورّديه وعقوده وترتيباته السحابية	ما إذا كان النظراء يتشاركونها
السوق	الإجماليات المنشورة وأحجام المدفوعات	أي اعتماد على مزوّد
هذه الورقة	ثلاث طبقات بنيوية موثّقة	طبقة الموردين تحتها
البنك المركزي	كل إيداع سحابي جوهري، من كل مؤسسة مرخّصة، محتفظ به أصلا	— لا شيء بنيويا

٠٤ · التفاوت في الرؤية، تابع

الإخفاق التقني ينتهي أولا. أما التشغيلي فلا.

من الممارسة — كيف يظهر إخفاق الاعتماد فعلا

في العمل المصرفي اليومي، نادرا ما يظهر إخفاق الاعتماد بوصفه انقطاعا واحدا واضحا. يظهر أولا بوصفه ارتباكا تشغيليا: معلومات متضاربة تصل موظفي الخطوط الأمامية، وحلول التفافية تتكاثر، وطوابير العملاء تطول، والتسويات تتأخر، والمسؤولية تتشظى بين الفرق. ويُحلّ الإخفاق التقني غالبا قبل أن تنقضي آثاره التشغيلية — والفترة الثانية أطول من الأولى.

ولهذا يمكن أن تكون خطة الاستمرارية على مستوى المؤسسة سليمة، ويظل القطاع معرّضا. فكل خطة تفترض أن مؤسستها هي التي تتعافى. ولا خطة تفترض أن كل النظراء يتعافون في الوقت نفسه، متنافسين على انتباه المورّد ذاته. ويزداد هذا التمييز أهمية، لا العكس، مع إدخال الذكاء الاصطناعي مكوّنات قرار مشتركة إضافية.[١٠]

الخلاصة في سطر

صورة الاعتماد غير مرئية لكل مشارك في النظام المالي العماني إلا واحدا — وهذا الواحد يحتفظ أصلا بالإيداعات اللازمة لتركيبها. وما ينقص ليس صلاحية ولا نفاذا ولا بيانات، بل النظرة التجميعية عبر سجلات مجموعة بالفعل.

ونص التقرير نفسه يمضي أبعد من المسح. ففي تناوله الخطر السيبراني، يذكر أنه رغم أن عمان لم تشهد حدثا سيبرانيا كبيرا، فإن **«احتمال العدوى العابرة للحدود أو اختراق مزوّد طرف ثالث يظل خطرا جوهريا، ولا سيما للمؤسسات الأصغر ذات الدفاعات الأضعف».**[١١] فالآلية مسمّاة. وما يتبعها وصف لا قياس.

٩. تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، الإطار ١,١ والجدول ١,١,١. جُمعت الاستجابات في فبراير ٢٠٢٥. المستوى P.

١٠. اجتهاد مهني مستند إلى ثمانية عشر عاما في أدوار منتجات مصرفية للأفراد في عمان. يُقدَّم بوصفه حكما مستنيرا لا سجل حادثة موثّقا. المستوى: المؤلف.

١١. تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، القسم ٢، المخاطر الناشئة. المستوى P. والتفاوت في الرؤية تحليل المؤلف. المستوى: المؤلف.

٠٥ · الحادثة

مزوّد واحد. بنوك متعددة. دولتان. ولا هجوم سيبراني.

في مارس ٢٠٢٦، لحقت أضرار مادية بمنشآت سحابية في الإمارات والبحرين. فتعطّلت خدمات مالية في دولتين. وقد رُوي الحدث من زاوية سببه. أما من زاوية آليته، فهو أوضح حالة دراسية للتركّز في الخليج — ومدة التعافي هي الجزء الأهم فيه.

خدمات أبلغت عن أخطاء

+٦٠

خدمات سحابية أُبلغ عن تعرّضها لأخطاء أو اضطراب في الإقليمين المتأثرين — أعداد أخطاء مُبلَّغ عنها، لا إخفاقات بنية تحتية مُتحقَّق منها بشكل مستقل.[١٢]

مدة التعافي

أشهر

ذكر المزوّد أن تعافي المنطقة المتضررة في الإمارات سيستغرق عدة أشهر — لا ساعات ولا أياما.[١٢]

توجيه المزوّد

الترحيل

نُصحت الشركات متعددة الجنسيات بنقل الأحمال الحساسة إلى نطاقات جغرافية منفصلة.[١٢]

لماذا يهم الإطار الذي تُقرأ فيه

تعاملت معظم الروايات مع مارس ٢٠٢٦ من زاوية سببه. إطار غير خاطئ، لكنه يحجب آلية الانتقال — وهي ما يعني الرقابة. البنوك المتأثرة لم تتشارك موقعا؛ تشاركت مزوّدا. مؤسسات بأنظمة أساسية مختلفة، ولجان مخاطر مختلفة، وجهات رقابية مختلفة، أخفقت بالطريقة نفسها في الوقت نفسه، لأن طبقة واحدة تحتها جميعا كانت مشتركة.

وثلاث سمات تجعلها ذات دلالة لعمان تحديدا:

- **المحفّز كان ماديا لا سيبرانيا.** فكل أداة للأطراف الثالثة في أطر المنطقة — بما فيها مجال إطار الأمن السيبراني والمرونة — محصورة في خطر سلسلة التوريد السيبراني. وما كان ضابط سيبراني ليمنع هذا الإخفاق أو حتى يتوقعه.
- **عبَرت الولايات القضائية.** جهتان رقابيتان وطنيتان، كل منهما تشرف على بنوكها باقتدار، ولا واحدة منهما في موضع يتيح رؤية اعتماد مشترك بينهما.
- **ضوابط كل بنك كانت على الأرجح كافية.** فلا إخفاق مُبلَّغ عنه في العناية الواجبة على مستوى المؤسسة. كان التعرّض ارتباطا، والعناية الواجبة المؤسسية لا تقيس الارتباط.

مغزى الحالة

لا يتطلب الإخفاق المترابط مهاجما بارعا بما يكفي لاختراق بنوك كثيرة. بل يتطلب أن تكون بنوك كثيرة قد اتخذت قرار الشراء المعقول نفسه.

ما يمكن لعمان أن تستخلصه وما لا يمكن

القراءة الأمينة محدودة. فلا يوجد انقطاع موثّق لبنية تحتية مشتركة في عمان أو الخليج قبل مارس ٢٠٢٦، ولا استجابة علنية من البنك المركزي بشأنه في السجل. وينبغي أن يُقرأ غياب الاستجابة بوصفه ذلك تحديدا — لم يُعثر على بيان علني — لا بوصفه استنتاجا عن نشاط رقابي ربما جرى بصورة غير معلنة.

وما يثبته الحدث هو أن السيناريو لم يعد افتراضيا في هذه المنطقة، وأنه تحقق عبر متجه لا تشمله أي أداة عمانية قائمة — إذ فُقد التوفر لأسباب لا صلة لها بمهاجم. وحين يسأل مسح المخاطر النظامية ٢٠٢٦ المستجيبين عن تقييم اضطراب البنية المشتركة، سيجيبون عن سؤال اختبرته المنطقة فعلا.

٠٥ · الحادثة، تابع

شخّصت المنطقة التركّز.
والعلاج المطروح
نصف علاج.

أشهر لا ساعات

يُكتب تخطيط الاستمرارية في مواجهة انقطاعات تُقاس بالساعات. أما تعافٍ إقليمي يمتد **عدة أشهر** فصنف آخر من الأحداث: طويل بما يكفي ليصير التحوّل الاحتياطي ترحيلا لا إجراء طوارئ. وطويل بما يكفي لتحاول كل مؤسسة تتشارك الاعتماد الترحيل نفسه، في الوقت نفسه.

وقد خلصت المنطقة إلى استنتاج

رأى تحليل إقليمي منشور أن أصل المشكلة هو التركّز. نشر في ولاية قضائية واحدة، بلا احتياطية متى اختُرقت الطبقة المادية. والعلاج المقترح: جعل تعدّد السحابات والمناطق اشتراطا تنظيميا ملزما، لا توصية بأفضل الممارسات.[١٣]

استنتاج صحيح وناقص. اشتراط الاحتياطية يطالب كل مؤسسة بتوزيع تعرّضها هي. ولا يثبت أنها لم توزّعه على **المزوّد الثاني نفسه**.

الاحتياطية بلا خريطة تنتج تحوّلا احتياطيا مترابطا: مظهر مرونة، يشتريه كل بنك على حدة، من الدائرة الضيقة ذاتها. ويعود السؤال إلى موضعه — من يملك الخريطة.

١٣. ORF الشرق الأوسط، يونيو ٢٠٢٦. المستوى S.

١٢. السلسلة مفصولة بعناصرها. **المادي:** ضربات بطائرات مسيّرة، ١–٢ مارس ٢٠٢٦ (رويترز، ٢ مارس ٢٠٢٦). **المنشآت:** إصابة مباشرة لمنشأتين في إقليم الإمارات، وتضرر منشأة في البحرين بضربة قريبة؛ أضرار إنشائية، وانقطاع في التغذية الكهربائية، وأضرار مياه من أنظمة الإطفاء (بيانات حالة المزوّد). **الخدمة:** أبلغت أكثر من ٦٠ خدمة عن أخطاء أو تراجع في الإتاحة؛ ولا يمثل ذلك عددا لإخفاقات بنية تحتية مؤكدة. **التعافي:** وصف المزوّد التعافي بأنه ممتد وأوصى بالترحيل إلى أقاليم بديلة. المستوى S في مجمله. ولم تُسمَّ المؤسسات: فالحجة تتعلق بمزوّد مشترك لا بأداء أي بنك.

٠٦ · لماذا يرفع «الذكاء أولا» المخاطر

كل ما سبق حالة المدفوعات. وحالة الذكاء قد تكون أصعب في المحاور الثلاثة.

حجة البنية المشتركة يمكن البرهنة عليها من بيانات عمانية منشورة. أما تعرّض طبقة الذكاء فلا يمكن البرهنة عليه حاليا من سلسلة عامة مكافئة — وهذا الفارق ذاته هو الحجة.

المحور	طبقة المدفوعات	طبقة الذكاء
قابلية الإحلال	منخفضة. فالمفتاح يمكن مبدئيا إعادة بنائه على منصة أخرى خلال سنوات.	أدنى. فالنموذج لا يُستبدل من دون إعادة معايرة العتبات وإعادة التحقق.
البعد عن نطاق الترخيص	داخله. فالبنك المركزي يشغّل البنية بنفسه.	خارجه. فالنموذج يقع خلف مورّد، وغالبا خلف سحابة.
قابلية القياس	غير مقيسة لكنها قابلة للقياس. فالأحجام منشورة في سلاسل تسع سنوات.	غير مقيسة. ولم تُعثر على سلسلة عامة طولية قابلة للمقارنة.

المقارنة الثالثة هي النتيجة

الأوليان حجتان. الثالثة واقعة تخص السجل نفسه. في المدفوعات بنت هذه الورقة رسما بيانيا من تسع سنوات ينشرها البنك المركزي. وفي طبقة الذكاء لم يُعثر على سلسلة زمنية عامة مناظرة — في عمان أو الخليج أو دوليا.

ما تريد الجهة الرقابية قياسه لا يُنتج رقما اليوم.

نتيجة سلبية موثّقة

بحث في إفصاحات البنوك العمانية وتقاريرها السنوية وإعلانات الموردين والصحافة المتخصصة الإقليمية لا يعيد **أي مزوّد مسمّى لكشف الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال أو النماذج لدى أي بنك عماني**. والبنوك تعلن عن الذكاء الاصطناعي — لتدريب الموظفين وفتح الحسابات وشراكات التقنية المالية. أما طبقة الجرائم المالية واتخاذ القرار فلا يُفصح عنها. ويُذكر هذا بوصفه ما يحتويه السجل العام لا نقدا لأي مؤسسة: إذ لا يوجد التزام بالإفصاح.[١٤]

ما هو مرئي

أمران على السجل ويشيران الاتجاه نفسه. فقد وقّعت «أومان داتا بارك» اتفاقات لتطوير حلول ذكاء اصطناعي قطاعية للخدمات المصرفية والمالية على بنية سحابية سيادية، مستندة إلى إقامة البيانات والامتثال التنظيمي، وتشغّل خمسة مراكز بيانات تتوسع من ١٠ إلى ٢٠ ميغاواط لتلبية طلب الذكاء الاصطناعي تحديدا.[١٥] وأفصح بنكان على الأقل عن علاقات مع ذلك المزوّد.[١٦]

ولا مشكلة في أي منهما. طبقة ذكاء سيادية بإقامة بيانات محلية إجابة معقولة عن عدة مخاطر معا، ومتسقة مع تأطير البنك المركزي للأمن السيبراني أمنا وطنيا.

لكنها بداية اعتماد مشترك. وينطبق نمط هذه الورقة: ما إن تبني أكثر من قلة من المؤسسات على الطبقة نفسها، يكفّ التعرّض عن كونه شأن بنك بمفرده.

ما لا تدّعيه هذه الورقة

أن الاعتماد العماني على الذكاء الاصطناعي متركّز حاليا. فذلك لا يمكن إثباته من مصادر عامة في أي من الاتجاهين. وما يمكن قوله أضيق وأصعب على الدحض: أن مرحلة «الذكاء أولا» أُعلنت، وأن الاعتماد على المزوّدين مقدّمتها التشغيلية، وأن لا أداة منشورة ولا مجموعة بيانات تكشف التركّز لو وُجد.

١٤. بحث أُجري في يوليو ٢٠٢٦ في إفصاحات البنوك وإعلانات الموردين والصحافة المتخصصة. وغياب الإفصاح العام ليس دليلا على غياب النشر. المستوى: المؤلف (نتيجة بحثية).

١٥. إعلانات «أومان داتا بارك»، أبريل ٢٠٢٥ (مذكرة تفاهم لحلول ذكاء اصطناعي قطاعية تشمل الخدمات المصرفية والمالية على سحابة سيادية) وأكتوبر ٢٠٢٥ (منطقة أوراكل السحابية المخصصة، عبري)؛ والسعات من مقابلة الرئيس التنفيذي، سبتمبر ٢٠٢٥. المستوى S.

١٦. إعلانات شراكات بنك نزوى الرقمية، يونيو ٢٠٢٤؛ ومذكرة تفاهم بنك أبوظبي الأول، مارس ٢٠٢٥. المستوى S. وكلاهما علاقة معلنة مع مزوّد بنية تحتية محلي؛ ولا يمثل أي منهما نشرا معلنا خاصا بالذكاء الاصطناعي.

٠٧ · الطبقة المرجعية

تحرّكت الجهات واضعة المعايير. وتحرّك الجيران كذلك.

بين ديسمبر ٢٠٢٣ ويناير ٢٠٢٦، انتقل تركّز الأطراف الثالثة من شاغل تخصصي إلى بند مستقر على جدول الأعمال الرقابي الدولي — بما في ذلك المادة البازلية التي تتواءم معها عمان.

الجهة	التاريخ	ما ترسيه
لجنة بازل	١٠ ديسمبر ٢٠٢٥	مبادئ الإدارة السليمة لخطر الأطراف الثالثة. اثنا عشر مبدأ — تسعة للبنوك وثلاثة للجهات الرقابية. وتشترط سجلات وخرائط لجميع ترتيبات الأطراف الثالثة وأطراف سلسلة التوريد. وتحلّ محل ورقة المنتدى المشترك ٢٠٠٥ المرفقة بالتعميم ١٠٨٠.[١٧]
صندوق النقد الدولي	٥ يناير ٢٠٢٦	الممارسات الجيدة في تنظيم الخطر السيبراني والإشراف عليه. خمسة متطلبات منها إشراف متين على مزوّدي خدمات الأطراف الثالثة واستراتيجيات مرونة تشغيلية على مستوى القطاع؛ وتوصي بإخضاع مزوّدي الخدمات التقنية الحرجين لإشراف مباشر، وترى أن الحضور الرقابي أهم من تعقيد القواعد.[١٨]
مجلس الاستقرار المالي	ديسمبر ٢٠٢٣	حزمة أدوات خطر الأطراف الثالثة — التركّز، والاعتمادات النظامية، والتمارين على مستوى القطاع؛ ومتناسبة صراحة مع المؤسسات الأصغر.[١٩]
مجلس الاستقرار المالي	نوفمبر ٢٠٢٤ · أكتوبر ٢٠٢٥	تقارير الذكاء الاصطناعي التي تسمّي الاعتماد على الأطراف الثالثة وتركّز مزوّدي الخدمة بوصفهما هشاشات نظامية.[١٩]
بنك إنجلترا	١٨ مارس ٢٠٢٦	ثلاث أدوات متسقة صدرت في اليوم نفسه — بنك إنجلترا (بنى السوق المالية)، وهيئة التنظيم الاحترازي PS7/26، وهيئة السلوك المالي PS26/2 (المنشآت المرخّصة). وعلى الجهات الخاضعة الإخطار بترتيبات الأطراف الثالثة الجوهرية وتقديم **سجل سنوي** بها. تسري في ١٨ مارس ٢٠٢٧.[٢٠]

٠٧ · الطبقة المرجعية، تابع

كفّ السجل عن كونه مقترحا في مارس ٢٠٢٦.

أدرجت الجلسة العامة لمجلس الاستقرار المالي في يونيو ٢٠٢٦ الانقطاعات التشغيلية في العُقد الحرجة ضمن الهشاشات القائمة أمام الاستقرار المالي — بندا واحدا في قائمة أوسع، إلى جانب تقييمات الأصول والدين السيادي والائتمان الخاص.[٢١]

وأداة بنك إنجلترا مهمة لسبب يختلف عن سواها. فسجل ترتيبات الأطراف الثالثة الجوهرية، يُقدَّم سنويا إلى الجهة الرقابية، هو بعينه الآلية التي يقترحها القسم ٠٨ من هذه الورقة. وقد صيغت الآن، وخضعت للاستشارة، ومُنحت تاريخ نفاذ لدى جهة رقابية كبرى. أما سؤال قابلية تطبيق مثل هذا السجل فقد أُجيب عنه في مكان آخر.

وفي يوليو ٢٠٢٦ مضت الولاية القضائية نفسها خطوة أبعد. فقد صنّفت المملكة المتحدة كيانات أمازون ويب سيرفِسز وجوجل كلاود ومايكروسوفت وأوراكل أول أطرافها الثالثة الحرجة للقطاع المالي، تحت رقابة مشتركة من بنك إنجلترا وهيئة التنظيم الاحترازي وهيئة السلوك المالي اعتبارا من ١٣ يوليو. ويُخضع النظام الخدمات النُّظُمية التي يوردها هؤلاء المزوّدون للمنشآت الخاضعة وبنى السوق المالية لرقابة مرونة مباشرة — مع تمييز صريح بين التصنيف وبين ترخيص المزوّدين أنفسهم. وهو أوضح مثال عملي على التمييز الذي ترسمه هذه الورقة: جهة رقابية تصل إلى مزوّد مشترك عبر رقابة المرونة، دون أن تعامله كمؤسسة مالية مرخّصة.[٢٠]

وتظل ورقة لجنة بازل الاستشهاد الحامل هنا، لسبب بنيوي. فعمان متوائمة مع بازل لا ملزَمة بنظام «دورا» الأوروبي، ومن ثمّ فإن أي إطار أوروبي للأطراف الثالثة الحرجة مادة مقارنة في أحسن الأحوال. أما المبادئ البازلية فلا. إذ تقع داخل الإطار المرجعي الذي يعمل به البنك المركزي أصلا، وتخاطب الجهات الرقابية كما تخاطب البنوك، وتحلّ محل المرفق ذاته الذي يرفقه التعميم ١٠٨٠.

إلى أين تحرّك الخليج

- **الإمارات.** وحّد المرسوم بقانون اتحادي ٦/٢٠٢٥ تنظيم المصارف والتأمين والمدفوعات، وجعل نطاق الترخيص محايدا تقنيا صراحة: فالمادة ٦٢ تطال كل شخص يمارس نشاطا ماليا مرخّصا أو يعرضه أو يصدره أو **يُيسّره**، أيا كانت الوسيلة أو التقنية. وقد ذكر المصرف المركزي الإماراتي أن ذلك لا يمتد إلى مزوّدي الخدمات التقنية الذين يوردون برمجيات أو بنى أو حلولا حصرا لمصلحة مؤسسة مرخّصة. والمادة ٦٢ وحدها لا تحدّد كامل نطاق صلاحيات المصرف المركزي في الإسناد الخارجي وجمع المعلومات والرقابة على الأطراف الثالثة.[٢٢]
- **الإمارات.** لائحة مخصصة للإسناد الخارجي بلغة صريحة في التجميع والتركّز، وسجل، وموافقة مجلس، واشتراط عدم ممانعة — وهي أكثر الأدوات تحديدا في المنطقة.
- **الكويت.** إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية، ديسمبر ٢٠٢٥، حلّ محل إطار ٢٠٢٠ بتصميم يقدّم المرونة، وامتد إلى مزوّدي خدمات الخدمات المصرفية المفتوحة.
- **السعودية وقطر والبحرين.** أدوات راسخة للأمن السيبراني والإسناد والسحابة لدى مؤسسة النقد ومصرف قطر المركزي ومصرف البحرين المركزي.

وتستحق الحالة الإماراتية قراءة دقيقة. فجهة رقابية أعادت كتابة قانونها المالي بالكامل لسوق تتوسطها التقنية، وسّعت نطاقها ليشمل من **يمارس** النشاط المالي، ثم رسمت خطا صريحا يقف دون المنشآت التي تورّد فحسب للمؤسسة الممارِسة. وليس ذلك سهوا؛ إنه حدّ متماسك. وهو أيضا النمط الذي تصفه هذه الورقة: النطاق يتبع النشاط، والمورّد المشترك يقع خارجه.

والتسلسل أهم من الترتيب. فقد أصدرت عمان إطار الأمن السيبراني والمرونة في سبتمبر ٢٠٢٣، قبل عدد من هؤلاء الأقران. وما يفعله الأقران اليوم هو الخطوة التالية لإطار سيبراني: مدّه من السيبراني إلى المرونة، ومن المؤسسات إلى المزوّدين. وقد حلّت أداة الكويت في ديسمبر ٢٠٢٥ محل إطارها لعام ٢٠٢٠ بالمنطق نفسه. وعمان عند النقطة التي تأتي فيها هذه الخطوة تاليا.

> **ملاحظة المقارنة**
>
> حدّد تحليل قطاعي نُشر في يناير ٢٠٢٦ البنوك المركزية في الإمارات والكويت والأردن وقطر والبحرين بوصفها تعمل على لوائح جديدة للمرونة التشغيلية، بعضها متوقع خلال ٢٠٢٦. ولم ترد عمان بين المدرجين — في ذلك المسح، وفي ذلك التاريخ.[١٩]

وحالة الإمارات تعمل في الاتجاهين، وهي القراءة الأجدى. فلديها من أكثر أنظمة الأطراف الثالثة تطورا في المنطقة — نطاق ترخيص محايد تقنيا، ولائحة إسناد مخصصة بلغة صريحة في التركّز، وبرنامج سحابة سيادية. ومع ذلك اضطربت خدمات بنوكها في مارس ٢٠٢٦. والدرس ليس أن القواعد لا تعمل، بل أن قوة الأداة على مستوى المؤسسة لا تحلّ بذاتها تعرّضا يقع على مستوى القطاع.

١٧. لجنة بازل، «مبادئ الإدارة السليمة لخطر الأطراف الثالثة في القطاع المصرفي»، BIS d605، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥. المستوى P.

١٨. صندوق النقد الدولي، ورقة إدارية ٢٠٢٦/٠٠١، ٥ يناير ٢٠٢٦. المستوى P.

١٩. حزمة أدوات مجلس الاستقرار المالي، ديسمبر ٢٠٢٣؛ وتقارير الذكاء الاصطناعي، نوفمبر ٢٠٢٤ وأكتوبر ٢٠٢٥. المستوى P.

٢٠. نظام الإبلاغ: بيان سياسة بنك إنجلترا (IOREP) لبنى السوق المالية؛ وهيئة التنظيم الاحترازي PS7/26؛ وهيئة السلوك المالي PS26/2 — جميعها في ١٨ مارس ٢٠٢٦، وتسري في ١٨ مارس ٢٠٢٧؛ ولا تخضع للتسجيل إلا الترتيبات الجوهرية. نظام التصنيف: لائحة تصنيف الأطراف الثالثة الحرجة ٢٠٢٦، النافذة في ١٣ يوليو ٢٠٢٦، وتصنّف كيانات أمازون ويب سيرفِسز وجوجل كلاود ومايكروسوفت وأوراكل؛ رقابة بنك إنجلترا والهيئتين على الخدمات النُّظُمية، وهي صراحة ليست ترخيصا للمزوّدين. المستوى P.

٢١. الجلسة العامة لمجلس الاستقرار المالي، لندن، ١ يونيو ٢٠٢٦ (بيان صحفي رقم ٨/٢٠٢٦). أدرجت الجلسة الانقطاعات التشغيلية في العُقد الحرجة ضمن الهشاشات القائمة؛ وهو بند واحد في قائمة أوسع، لا نتيجة رئيسة. المستوى P.

٢٢. المرسوم بقانون اتحادي إماراتي ٦/٢٠٢٥، المادة ٦٢، النافذ في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، مقروءا مع الموقف المنشور للمصرف المركزي الإماراتي. تطال المادة ٦٢ كل شخص يمارس نشاطا ماليا مرخّصا أو يعرضه أو يصدره أو يُيسّره بأي وسيلة أو تقنية. ويذكر المصرف المركزي أنه لا ينظّم بذلك مزوّدي الخدمات التقنية الذين يوردون برمجيات أو بنى أو حلولا تقنية حصرا لمصلحة مؤسسة مالية مرخّصة. المستوى P.

٢٣. KPMG الشرق الأوسط، يناير ٢٠٢٦، المستوى S. وهو مسح قطاعي واحد في لحظة بعينها؛ والغياب عنه يدل على ما سجّله ذلك المسح، لا على حال برنامج عمل أي جهة رقابية.

٠٨ · نحو إدراك الاعتماد

إدراك الاعتماد يبدأ بتعديل استمارة. وكل ما تبقّى يتسلسل خلفه.

تُطرح للنظر لا بوصفها وصفة ملزمة — فكتابة القواعد من صلاحية البنك المركزي وحده. وما يلي مرتّب بحسب كلفة كل خطوة وما تفتحه. والخطوة الأولى سؤال يُضاف إلى مسح يُرسَل أصلا.

٠١ · القياس	٠٢ · الخريطة	٠٣ · الاختبار	٠٤ · التصنيف
دورة التقرير القادمة	من بيانات محتفظ بها أصلا	بصلاحية التعميم القائمة	بعد أن يُظهر ٠١–٠٣ الموضع

والترتيب مهم. فالتصنيف بلا خريطة تخمين، والخريطة بلا قياس بلا خط أساس. والخطوتان ٠١ و٠٢ شرطان سابقان لا تمهيد.

١ أضف فئة واحدة إلى مسح المخاطر النظامية

إدراج حدث حادٍ وعشرين: **إخفاق مزوّد طرف ثالث مشترك بين مؤسسات متعددة** — متميزا عن «اضطراب البنية التحتية لتقنية المعلومات في البنوك» القائم، الذي يقرأه المستجيبون بوصفه بنيتهم هم. سطر واحد في استمارة تُعمَّم أصلا كل فبراير.

قائم بالفعل: الأداة، وقائمة المستجيبين، ووعاء النشر. **المتغيّر:** سؤال واحد.

الكلفة: تكاد تنعدم

قابل للتنفيذ في دورة المسح القادمة. ويُنشئ أول **خط أساس للتصورات** منشور عن كيفية إدراك المشاركين في القطاع لإخفاق مزوّد مشترك — قياسٌ للتصور لا للاعتماد الفعلي.

٢ اجمع موافقات السحابة المودعة أصلا

يشترط البند ٣,٤,٢ موافقة مسبقة من البنك المركزي على كل ترتيب سحابي جوهري، بما فيه النطاق وتصنيف البيانات. وهذه الإيداعات، مقروءة عبر المؤسسات لا مؤسسةً مؤسسة، يمكن أن تُنتج أول **خريطة الاعتماد الفعلي** على السحابة عبر المؤسسات الخاضعة — ثم يُمتد بها نحو سجل أوسع للأطراف الثالثة. ثم تُنشَر صورة التركّز — لا تفاصيل المؤسسات — في تقرير الاستقرار المالي، اتساقا مع اشتراط السجلات لدى لجنة بازل.

قائم بالفعل: الإيداعات، والسند القانوني لحيازتها، وقناة النشر. **المتغيّر:** المحور الذي تُقرأ عليه.

الكلفة: تحليلية فقط

الأرجح لا جمع بيانات جديدا في الطبقة الأولى؛ ويظل التنفيذ رهنا بالتحقق من صلاحيات السرية واستخدام البيانات والنشر. فالمدخلات داخل المبنى — وثمة نموذج قابل للتطبيق في الخارج.

٣ نفّذ تمرينا قطاعيا واحدا على إخفاق البنية المشتركة

الانتقال من إقرارات الاستمرارية بنكا بنكا إلى تمرين منسّق واحد يفترض تعذّر اعتماد مشترك. وثمة سابقة محلية: ففي مارس ٢٠٢٠ أصدر البنك المركزي تعاميم قطاعية توجّه البنوك وشركات الصرافة والتمويل إلى تقييم المخاطر وإرساء ضوابط مخففة وضمان استمرارية العمليات الجوهرية.[٢٤]

قائم بالفعل: صلاحية التعميم وسابقة استخدامها على نطاق القطاع. **المتغيّر:** اختبار الطبقة المشتركة بدل كل مؤسسة على حدة.

الكلفة: تنسيق

تمرين واحد بسيناريو واحد أجدى من برنامج شامل مؤجَّل.

٤ صنّف المزوّدين الحرجين — بعد أن تحدّد الخريطة أيهم

إرساء مفهوم لمزوّد الخدمة الحرج بالمعايير الأربعة القائمة في منهجية البنوك ذات الأهمية النظامية: الأثر النظامي، والأهمية النظامية للمعتمِدين، والاعتماد في الوظائف الحرجة، وقابلية الإحلال. ويُقرن بلائحة مخصصة للإسناد الخارجي بالتحديد الذي تبلغه الأداة الإماراتية. ويُوسَّع الرصد — لا التصنيف بعد — ليشمل مزوّدي الذكاء الاصطناعي ونماذج الاحتيال، اتساقا مع مواقف مجلس الاستقرار المالي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

قائم بالفعل: آلية التصنيف ومعيار قابلية الإحلال. **المتغيّر:** فئة الكيانات التي تبلغها.

الكلفة: سنّ قواعد

الخطوة الوحيدة التي تستلزم نصا جديدا — وهي التي تجعلها الخطوات ٠١–٠٣ مستندة إلى دليل لا إلى تخمين.

في الآليات

تبدو الخطوات ١–٣ قابلة للبدء عبر القنوات الرقابية القائمة، رهنا بالتحقق من صلاحيات السرية واستخدام البيانات والنشر؛ أما الخطوة ٤ فتتطلب تصميما رسميا لأداة تنظيمية. فاللجنة المشتركة للاستقرار المالي — برئاسة البنك المركزي ونيابة الهيئة — قائمة أصلا. ولدى عمان نظاما تصنيف: على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البنية الوطنية الحرجة. والطبقة المفقودة هي مزوّد القطاع المالي المشترك، بينهما.

٢٤. وكالة الأنباء العمانية، مارس ٢٠٢٠ — تعاميم البنك المركزي إلى البنوك وشركات الصرافة والتمويل بشأن اليقظة السيبرانية وتقييم المخاطر والضوابط المخففة واستمرارية العمليات الجوهرية. المستوى P.

الملحق أ · سجل الأدلة

كل ادعاء، ومصدره، ومستواه.

P = مصدر مؤسسي أو رسمي أولي، قُرئ مباشرة. S = تقارير ثانوية أو قطاعية. المؤلف = استنتاج الورقة نفسها، موسوما بذلك.

الادعاء	المصدر	المستوى
أحجام المدفوعات وقيمها؛ سلسلة تسع سنوات	تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، الملحق ٢	P
مسح المخاطر النظامية — عشرون حدثا، ستة بشدة «منخفضة جدا»	التقرير نفسه، الإطار ١,١ والجدول ١,١,١	P
وصف تعرّض الأطراف الثالثة بوصفه خطرا جوهريا	تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، القسم ٢	P
اختبار الاعتماد على مستوى القطاع في التعميم ١٠٨٠	التعميم ١٠٨٠، أبريل ٢٠١١، الفقرة ٣(ثانيا)(ط)	P
بقاء التعميم ١٠٨٠ نافذا بموجب الحكم الانتقالي	المرسوم السلطاني ٢/٢٠٢٥؛ فهرس تعاميم البنك المركزي	P
مجال الأطراف الثالثة والموافقة المسبقة على السحابة	إطار الأمن السيبراني والمرونة، سبتمبر ٢٠٢٣، ٣,٤	P
لامركزية بنية الخدمات المصرفية المفتوحة	الإطار التنظيمي، ١٢,٤ و١٤,٣,٣	P
أربعة أنظمة مقاصة تسوّي في نظام التسوية الإجمالية الآنية	البنك المركزي؛ مراجعة صندوق النقد ٢٠٢٥	P
منهجية البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية؛ قابلية الإحلال معيارا	إطار البنك المركزي للبنوك ذات الأهمية النظامية	P
تعاميم مارس ٢٠٢٠ القطاعية	وكالة الأنباء العمانية، مارس ٢٠٢٠	P
سجل بريطاني سنوي لترتيبات الأطراف الثالثة الجوهرية	بنك إنجلترا IOREP؛ PS7/26؛ PS26/2 — ١٨ مارس ٢٠٢٦	P
إدراج الانقطاعات في العُقد الحرجة ضمن الهشاشات	الجلسة العامة لمجلس الاستقرار المالي، ١ يونيو ٢٠٢٦	P
نطاق الترخيص الإماراتي يطال ممارسة النشاط؛ واستثناء المورّدين	المرسوم ٦/٢٠٢٥ المادة ٦٢؛ موقف المصرف المركزي	P
مبادئ لجنة بازل؛ وورقة صندوق النقد عن الإشراف السيبراني	بازل ديسمبر ٢٠٢٥؛ الصندوق ٢٠٢٦/٠٠١	P

الملحق أ · سجل الأدلة، تابع

الادعاءات الثانوية واستنتاجات المؤلف.

الادعاء	المصدر	المستوى
المملكة المتحدة تصنّف أول أربعة أطراف ثالثة حرجة؛ رقابة مرونة لا ترخيص	لائحة تصنيف الأطراف الثالثة الحرجة ٢٠٢٦؛ بنك إنجلترا والهيئتان، ١٣ يوليو ٢٠٢٦	P
مزيج موردي الأنظمة المصرفية الأساسية	إعلانات الموردين والمؤسسات	S
منصة «عمان نت» وتاريخ الدمج	إعلان المورّد	S
أضرار مارس ٢٠٢٦ المادية، وأخطاء الخدمات، وتوجيه التعافي	رويترز ٢ مارس ٢٠٢٦؛ بيانات المزوّد؛ تقارير إقليمية	S
تأطير «الذكاء أولا»؛ وذكاء «أومان داتا بارك» القطاعي؛ وعلاقتا بنكين معلنتان	تقارير صحفية مايو ٢٠٢٦؛ إعلانات ٢٠٢٥	S
نطاق الترخيص بوصفه السبب البنيوي لوحدة المُخاطَب	تحليل المؤلف	المؤلف
التعرّض المترابط المحتمل تحت معيار موحّد مفروض	تحليل المؤلف	المؤلف
المقارنة الثلاثية بين طبقتي المدفوعات والذكاء	تحليل المؤلف	المؤلف
الذيل التشغيلي لإخفاق اعتماد مشترك	اجتهاد مهني	المؤلف

الملحق ب · سجل التحقق

ما جرى التحقق منه، وكيف، وما بقي مفتوحا.

جرى التحقق من المصادر مقابل موادها الأولية في يوليو ٢٠٢٦. والادعاءات التي لم تجتز التحقق حُذفت لا خُفّفت.

المصدر	الطريقة	الأساس	النتيجة
وضع التعميم ١٠٨٠ بموجب المرسوم ٢/٢٠٢٥	قراءة الحكم الانتقالي؛ ومراجعة فهرس التعاميم	أولي	مؤكَّد النفاذ
المادة ٦٢ من المرسوم الإماراتي ٦/٢٠٢٥	قراءة النص وموقف المصرف المركزي مباشرة	أولي	**مرفوض** دليلا على توسيع النطاق للمورّدين — أُعيد تأطيره
الجلسة العامة لمجلس الاستقرار المالي، يونيو ٢٠٢٦	تحديد البيان الأولي وقراءته (٨/٢٠٢٦)	أولي	مؤكَّد؛ ضُيّق إلى بند واحد مدرج
نظام الإبلاغ البريطاني عن الأطراف الثالثة	فصل الأدوات الثلاث بحسب الفئة الخاضعة	أولي	مؤكَّد؛ والوصف السابق كان أضيق من الواقع
اضطراب مارس ٢٠٢٦	تحقق من سلسلة السببية عنصرا عنصرا	ثانوي	مؤكَّد؛ وحُذف العدد السابق لعدم استناده
تجميعة KPMG للجهات الرقابية	لم تُفكَّك إلى مصادر أولية	ثانوي	مُبقاة سياقا فقط؛ غير استدلالية
إفصاح عماني عن مزوّدي الذكاء أو الاحتيال أو غسل الأموال	بحث في الإفصاحات وإعلانات الموردين والصحافة	—	نتيجة سلبية: لم يُعثر على شيء

ما بقي مفتوحا عند النشر

مواد المزوّد والوكالات الأصلية لمارس ٢٠٢٦ خارج ما استُشهد به؛ وقائمة KPMG مقابل منشورات كل جهة؛ وعدد البنوك المرخّصة مقابل التقرير السنوي للبنك المركزي. ولا شيء منها حامل للادعاء المركزي.

الملحق ج · منهج البحث

كيف بُنيت الورقة.

النطاق

مواد متاحة للعموم حصرا. وقد قُرئت المصادر العمانية الأولية — تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٥، والتعميم ١٠٨٠، وإطار الأمن السيبراني والمرونة، والإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة — كاملة لا عبر وصف ثانوي. ولم تُسهم أي معلومة سرية أو داخلية أو خاصة بعميل في أي جزء من هذه الورقة.

النتائج السلبية

حيث لم يُسفر البحث عن شيء، يُذكر ذلك نتيجةً سلبية لا يُسكت عنه. وأبرزها: لا بنك عماني يفصح علنا عن مزوّده السحابي أو محرّك الاحتيال أو مراقبة غسل الأموال أو النماذج. فالغياب هو النتيجة، وهو ما يجعل التعرّض غير قابل للقياس من الخارج.

معايير الإدراج

تُذكر الأدوات التنظيمية حيث قُرئ نصها مباشرة. وتُستخدم التقارير الثانوية للأحداث وبنية السوق، وتُوسم S. أما عبارات المؤلف فهي استنتاجات من المادة، موسومة بذلك، ليتمكّن القارئ من فصل ما هو موثّق عمّا هو مُحاجَج به.

المصطلحات

يُميَّز في الورقة بين أربعة أنواع من الاشتراك ولا تُعامل معاملة واحدة: **طبقة مزوّدين متنوعة** (موردون كثر وخيار حقيقي)؛ و**بنية تحتية مشتركة** (مشغّل واحد بلا بديل)؛ و**معيار تقني موحّد** (مواصفة واحدة ومنفّذون كثر)؛ و**طبقة مزوّدين غير مقيسة** (مدى الاشتراك فيها غير معلوم للعموم).

الحدود

لا تستطيع هذه الورقة إثبات درجة تركّز المزوّدين في عمان، لأن المعلومة اللازمة غير عامة. وهي تحاجّ بأن السؤال غير قابل للإجابة اليوم من الخارج، وأن الإجابة تُجمَّع من إيداعات تحوزها الجهة الرقابية أصلا. إنها ورقة عن حدود الرؤية المؤسسية، لا عن وجود إخفاق مؤسسي.

تجمع هذه الورقة معلومات متاحة للعموم لأغراض التحليل والنقاش. وهي ليست مشورة استثمارية أو قانونية أو رقابية، ولا تمثل موقف أي مؤسسة. والأرقام دقيقة بحسب علم المؤلف وقت النشر؛ وعلى القرّاء الرجوع إلى المصادر الأولية للبيانات القطعية. © محمود الهطالي، ٢٠٢٦.

الخاتمة

قِيست الرقمنة أولا.
و«الذكاء أولا»
يجب أن يُقاس كذلك.

أحصت عمان حقبة الرقمنة أولا بعناية. تسع سنوات من الأحجام والقيم، تُنشر سنويا، هي ما مكّن هذه الورقة من رسمها. وقد أُعلنت حقبة «الذكاء أولا» بالجدية نفسها — ولا يوجد لها حاليا قياس مكافئ لما تعمل عليه.

وطبّق المعيار نفسه على الطبقة المشتركة، يظهر سؤال مختلف. فبنى المدفوعات الوطنية يصعب إحلالها بنيويا، في حين أن مزوّدي السحابة أو التقنية المشتركين قد يُحدثون اضطرابا مترابطا حيثما اعتمدت مؤسسات عدة على الخدمة نفسها. والسجل العام لا يُظهر المدى الكامل لذلك الاعتماد، ومن ثم لا يمكنه تحديد أي المزوّدين — إن وُجدوا — يستوجب تصنيفا على مستوى القطاع. وتلك بالضبط فجوة الرؤية التي تطلب هذه الورقة من الجهة الرقابية قياسها.

وليس ذلك سهوا بقدر ما هو أثر لزمن كتابة الأطر. فكل أداة لدى عمان بُنيت حين كانت وحدة التحليل المعقولة هي المؤسسة. والأدوات سليمة. لكن العالم تحتها تغيّر شكله، وفي مارس ٢٠٢٦ رأت المنطقة ما يفعله ذلك الشكل تحت الضغط.

السؤال الذي يجعل القطاع مدركا لاعتماده

أي المزوّدين لا يستطيع النظام المصرفي العماني العمل من دونهم؟

لا يستطيع أي بنك بمفرده الإجابة. الجهة الرقابية تستطيع — والخطوة الأولى فئة واحدة تُضاف إلى مسح يُرسَل أصلا كل فبراير.

هذا عدد خاص من **حالة القطاع المصرفي والمدفوعات في عمان**، يُنشر خارج السلسلة الفصلية لأن حادثة مارس ٢٠٢٦ مرتبطة بتوقيتها، ولأن العدد المقرر التالي هو بطاقة تقييم التوقعات للعام الأول.

العدد القادم: الربع الأول ٢٠٢٧ — بطاقة التقييم السنوية، وتقييم توقعات العددين ٠١ و٠٢ وفق المقياس المنشور.

محمود الهطالي
مستشار استراتيجي مستقل · القطاع المصرفي والمدفوعات · مسقط
mahmoodssh@gmail.com
+968 9507 2766

التواصل بشأن ما ورد في هذه الورقة — بما في ذلك التصويبات — مرحّب به.